

المدرسة المغربية ورهان الجودة

عبد العزيز خلوفة

راهننت المدرسة المغربية على جني ثمار الجهود المبذولة في سبيل جودة التعليم، من خلال الإصلاحات التي راكمتها، منذ بلغ الفشل مراتبه القصوى خلال العقدين الأخيرين، حيث أفرغت المؤسسة التعليمية من محتواها الحقيقي، وأصبحت مجرد بناية جوفاء معطلة عن لعب أدوارها الطلائعية في إعداد أجيال الغد القادرين على الانخراط في النماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يشهده البلد. ولا سبيل إلى تذليل الصعاب، ومواجهة كل أشكال الرداءة، سوى العمل على نشر ثقافة الجودة، وفق معايير محددة. ويتأتى ذلك، تشخيص مكامن الخلل، والوقوف عند أسباب التعثر، استناداً إلى استراتيجيات تعتبر الجودة مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الفاعلين والمتدخلين في الشأن التربوي.

يقتضي تحقيق الجودة في التعليم العمل بمبدأ الجودة الشاملة، كونها «طريقة في تدبير المؤسسة، محورها الجودة وأساسها مشاركة جميع الأطراف، وهدفها النجاح على المدى البعيد من خلال إرضاء جميع الأطراف المعنية وتحقيق المنفعة لجميع أعضاء المؤسسة والمجتمع»⁽¹⁾ حيث يستلزم الأمر تضافر كل الجهود لتحسين الأداء والمنتج التعليمي، بما في ذلك التدبير الإداري القائم على الحكامة الجيدة،

”
إن إن تحقيق رهان
الجودة في التربية
والتكوين معا، لهما
أهميتهما القصوى
«باعتبار الأولى مطلبا
اجتماعيا وثقافيا
واقتصاديا، والثانية
خدمة عمومية
مركزية في تحسين
مؤشرات تقدم البلاد
وتسلحها لربح رهانات
التنمية البشرية،
وتطوير البحث العلمي
والتقني“



وتحسين أداء المشرفين والمدرسين، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمعايير الجودة، وأخيرا التقويم الدائم للمؤسسة التربوية. إذ إن تحقيق رهان الجودة في التربية والتكوين معا، لهما أهميتهما القصوى «باعتبار الأولى مطلبا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، والثانية خدمة عمومية مركزية في تحسين مؤشرات تقدم البلاد وتسليحها لربح رهانات التنمية البشرية، وتطوير البحث العلمي والتقني، كرافعة أخرى لولوج مجتمع المعرفة».⁽²⁾

• الحكامة الجيدة لأجل مدرسة الجودة:

يستدعي التدبير العام لنظام التربية والتكوين، الاستناد إلى سياسة عمومية تقوم على الحوار والشفافية وقيم الديمقراطية، سواء على المستوى المركزي أم على المستوى المحلي. إذ يمكن الحديث عن تدبير الشأن التربوي على صعيد الإدارة المركزية، باعتبارها المسؤولة على رسم السياسة التعليمية، من خلال اختيار البرامج والمناهج البيداغوجية الملائمة، مع تقديم العون المادي والموارد البشرية الكفيلة لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة. ناهيك عن سلطة التقويم والمراقبة على المؤسسات التعليمية. لذلك، وجب الحديث عن ثقافة الجودة في أعلى مراكز القرار، من الناحية النظرية والعملية. بعدها تأتي المساءلة على مدى تنفيذ تلك التوجيهات على صعيد الإدارة المدرسية. إذ إن «الحكامة الرشيدة كأسلوب وكاختيار منهجي في التدبير على المستويات

المؤسسية الثلاث في التربية والتكوين، الجهوي والإقليمي والمحلي لا يمكن أن يتجسد إلا باعتماد مقاربة التدبير الحديث وهو كمفهوم وكأسلوب للممارسة يعني فن إدارة شؤون المؤسسة التربوية بطريقة عقلانية وإبداعية في نفس الوقت، من أجل تحسين جودة أداءاتها عن طريق التدبير بالغايات والنتائج والرهانات وفهم أهدافها وإطارها الزمني».⁽³⁾

وبالنظر إلى الإصلاحات المتعاقبة لأجل تجويد منظومة التربية والتكوين، التي راهنت كلها على جعل الإدارة التربوية تسيير وفق رؤية تراعي التدبير المعقلن، والمراقبة، والمحاسبة، والمسؤولية المشتركة، وكلها مؤشرات تفضي إلى جودة المنتج التعليمي، فقد تطورت في اتجاه نموذج جديد للحكامة اللامركزية، أكثر ملاءمة للتدبير الأمثل للموارد ولتنفيذ أنجع للسياسة التربوية، كما شكل انطلاق الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين سنة 2003، تبعا لتوجهات الميثاق، وطبقا للقانون 00 - 07، مرحلة تاريخية في إرساء تدبير محلي، وتهدف هذه المقاربة إلى تقريب الإدارة من المؤسسات التعليمية، بغية ضمان المعالجة الفعالة والسريعة لمشاكلها. وبالفعل، فقد تم تمكين الأكاديميات، قانونيا من مجال واسع من الاستقلالية في مجال التدبير المالي، وتدبير البنيات والتجهيزات، فضلا عن مهام التخطيط والتسيير الإداري».⁽⁴⁾

- ترشيد تدبير الموارد البشرية وإعادة نشرها على نحو متوازن وفعال. مع مراعاة وضعيتها الاجتماعية، خصوصا في اتجاه دعم المستويات الجهوية والمحلية بالأطر المقتدرة ذات الخبرة.

- إتاحة الإمكانيات الفعلية للربط بين المعاهد والمراكز المتعددة، وحذف الزائد منها، والاستغلال الأمثل للتجهيزات الأساسية والموارد البشرية والمالية، على أساس تحقيق التوازن بين ضرورة حفظ التخصصات والخبرات المتميزة، وضرورة كسر الحواجز الإدارية والتقنية والمالية التي لا مبرر لها، وصولا إلى تقاسم كل ما هو مشترك بطبعه، وبالتالي تضافر الإمكانيات والجهود.

ومن نافذة القول، أنه على الرغم من الإنفاق المرتفع على قطاع التربية والتكوين، ما تزال المدرسة المغربية تشكو التبذير وضعف المردودية، حيث «يقع المغرب في خانة الدول التي تخصص موارد مهمة لمنظومتنا التربوية، بتخصيصه اعتمادات سنوية تشكل 6% من الناتج الداخلي الخام، وتمثل ربع ميزانية الدولة. وهو ما قد يوحي بأن المشكل لا يكمن في قلة موارد التمويل وكفايتها، وبأن نقائص المنظومة ترجع، بالأساس، إلى نمط استعمالها وتوزيعها.»⁽⁷⁾

بناء عليه، فإن التتبع الدقيق الذي يقوم به المجلس الأعلى للتعليم، ينتهي إلى أن الحكامة الجديدة لم تصل بعد، سواء بالنسبة للمؤسسات التعليمية، أو

كما تقتضي الجودة في الإدارة التربوية أو المدرسية، ترشيد النفقات وتخفيض التكلفة، مع الرفع من المردودية، إيمانا، من البيداغوجيين الخبراء، بأن تبذير الموارد المالية في غير محلها له تداعيات مؤسفة للغاية، الأمر الذي يستوجب الأخذ بما تمليه الحكامة الجيدة، لما «تطلبه من ترشيد للموارد وتحقيق للفعالية، علما أن كل مجهود للحد من ظواهر الفشل والتكرار والهدر المدرسي يترتب عنه اقتصاد ملموس في الموارد وريح على مستوى المردودية الفردية والجماعية بهدف إرساء النجاعة وترسيخها.»⁽⁵⁾

وقد سبق أن نادى بهذه السياسة الرشيدة الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في المادة 155، على أساس تقييم الإدارات المركزية المتدخلة في مجالات التربية والتكوين بمختلف مستوياتها، على نحو يسمح بتجويد التسيير، إذا ما تحققت تلكم الأهداف المسطرة:⁽⁶⁾

- وضع حد لتبعثر المبادرات والمخططات والبرامج المعتمدة في هذا المجال؛

- تحقيق شفافية الميزانيات المرصودة، وملاءمتها للأسبقيات الحالية والبعيدة المدى، على مستوى نظام التربية ككل.

- تقليص تكاليف التسيير الإداري لمختلف القطاعات وترشيدها، وحذف التكاليف الزائدة خصوصا على المستوى المركزي.

بالنسبة للمكلفين بتدبير المنظومة بمختلف مستوياتها، إلى تكريس مقومات نهجها، المرتكز على ترسيخ المسؤولية وتوضيحها، وفق مهام محددة: تكريس مزيد من الثقة وعميق الاستقلالية وتوسيع تفويض الاختصاصات والصلاحيات، في مختلف مستويات المسؤولية، مع ترشيد وتسهيل مساطر التدبير؛ نهج التدبير العصري المبني على النتائج والمساءلة والتقييم تبعاً لمعايير معروفة وشفافة؛ اعتماد مقاربة تشاركية ميدانية، تقوم على الإسهام الفعال لمختلف الفاعلين والمتدخلين المعنيين، ولاسيما على المستوى المحلي، في تخطيط وتدبير وتقييم شؤون المدرسة، وحل المشكلات الفعلية للقطاع والمؤسسات التعليمية في عين المكان⁽⁸⁾

• التجويد في حاجة إلى مقاربة بيداغوجية ناجحة:

ما يزال قطاع التربية والتكوين في بلادنا يتأرجح بين المناهج التقليدية والحديثة، فالتطور الذي يشهده العالم من ثورة رقمية جعلت من تلك التطورات التكنولوجية حضوراً جلياً في المقاربات البيداغوجية الحديثة، وهو ما يستدعي تكييف المناهج والبرامج التعليمية مع مستجدات العصر، فلا جودة بدون ذلك، كما أشار، مؤخراً، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي، مشخصاً رداءة منظومة التربية والتكوين، على اعتبار أن «قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل،

خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلاً عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتقاه»⁽⁹⁾

ومن المعلوم، أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين، كان حريصاً على جعل جودة التعليم رهاناً أكبر، وعلى أن ذلك ممكناً، شريطة جعل المدرسة «مفعمة بالحياة، بفضل نهج تربوي نشيط، يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي»⁽¹⁰⁾ وتلكم إشارة قوية إلى أن المقاربة بالأهداف، التي تهمش المتعلم، ولا تجعله في صلب العملية التعليمية، من العوامل التي أفضت إلى الفشل المدرسي، وهو ما يجعلنا نتحدث عن اعتماد المقاربة بالكفايات، لأنه «اختيار يتوخى بالنسبة للبعض إعطاء معنى ومغزى للتعليمات وتمكين التلاميذ من أدوات التعلم مدى الحياة بالتركيز على قدرات من مستوى عال؛ وبالنسبة للبعض الآخر، فهو يبين غلبة لغة الفعالية والتنافسية في خدمة الاقتصاد الجديد. ويدل في نظرهم على إخضاع مجال التربية لمتطلبات عالم الشغل»⁽¹¹⁾

ومن آليات الرفع من جودة التعليم،

والمقررات الدراسية، على أساس مراعاة التوجيهات التربوية الرسمية، التي تحت على أن يكون التلميذ هو المستهدف من التأليف، حتى يتم تبسيط مفاهيمه والتدرج في عرضها، مع ربطها بما سبق أن تعرف عليه التلميذ في سنوات مضت. وأخذا بعين الاعتبار حاجيات المتعلم النفسية والوجدانية والاجتماعية والمعرفية، وضع القائمون على الشأن التربوي مواصفات جديدة للكتاب المدرسي، نجملها فيما يلي:⁽¹⁴⁾

- مواصفات اجتماعية: بأن يلبى طموحات الآباء وأولياء التلاميذ بشأن تصورهم لمقاصد التعليم وغاياته.

- مواصفات معرفية: تتجلى في جعل الكتاب المدرسي وسيلة لإكساب المتعلم المهارات وتنمية كفاياته وتربيته على القيم، وبناء معارفه على الضرورية التي تقوم من خلال نظام المراقبة المستمرة، وتجعله قادرا على الاندماج في الحياة العملية.

- مواصفات علمية وديداكتيكية: بأن تكون محتوياته وطرق بنائه قابلة للتنفيذ وتراعي السياق الزمني وظروف الأداء المهني، وذلك بتوظيف المبادئ والتصورات والطرائق الديدانكتيكية التي تيسر استيعاب التعلّمات، الوضعية المسألة، الأنشطة الديدانكتيكية المتنوعة...

- مواصفات فنية وتقنية: تتعلق بتحديد المقاس وجودة الورق وعدد الصفحات والرسوم وجودة الغلاف وطريقة التصنيف...

اعتماد أساليب متنوعة انسجاما والفروق الفردية لدى المتعلمين، الذين تختلف قدراتهم وميولاتهم بتعدددهم، وكذا الإمكانيات والشروط التي تؤطر إقبالهم على التعلم، لهذا الأمر، فإننا نطمئن إلى البيداغوجيا الفارقية «لما تقدمه من إمكانيات لتحسين المردودية التعليمية التعلمية، ومحاربة التعثر والفشل الدراسي، ودمقرطة الفعل التعليمي التعلّمي من خلال المساهمة في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين. كما أنها تعد شرطا ضروريا من شروط بناء الكفايات وتطويرها لديهم، ووسيلة لاسترجاع بريق المدرسة والثقة فيها والرفع من قيمتها».⁽¹²⁾

بالإضافة إلى ما قلناه، فيما يتعلق بتطوير المناهج التعليمية، يستدعي تجويد منظومة التربية والتكوين، الوعي ب«غنى الفكر البيداغوجي المعاصر، الذي جعل من تعدد المقاربات البيداغوجية وسيلة لإغناء مجالات الفعل الديدانكتيكي داخل وضعيات تعليمية مختلفة الأهداف والوسائل والمتعلمين. فالأمر يتعلق في آخر المطاف، ببناء شخصية المتعلم وتنمية قدراته ومهاراته وتطوير كفاياته المعرفية والاجتماعية والوجدانية، وهو ما لا يستطيع مقارنة واحدة إنجازها».⁽¹³⁾

• الحاجة إلى كتاب مدرسي ذي مواصفات

الجودة:

يكتسي الكتاب المدرسي أهميته قصوى في كونه يعمل على تنزيل البرامج والمناهج

فمن جهة الإشراف التربوي على عملية التدريس، حرص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على جعل تلك المهمة مرجعية ضرورية للممارسين البيداغوجيين، حيث لا تنحصر مهمة المفتش في الرقابة، وإنما في التتبع الدائم للعملية التعليمية، لأجل تحسين أدائها، استنادا إلى أدبيات الحوار، والنقاش، والتواصل، والنقد البناء. وهو ما خلص إليه المجلس الأعلى للتعليم: «من المفروض أن يحظى المدرسون، في أداء مهامهم، بمواكبة ودعم المفتشين، الذين تقع على عاتقهم مهام التأطير والإرشاد، وكذا بناء علاقة دائمة مع المدرسين، تمكنهم من الاضطلاع بأدوارهم، على النحو الأمثل».⁽¹⁶⁾

لهذه الضرورة القصوى عمل المجلس الأعلى للتعليم على إنجاز مشروع ((تطوير مهنة التفتيش التربوي))⁽¹⁷⁾ إدراكا لأهمية التفتيش التربوي وأثره الحاسم في تحقيق جودة التدريس والتعلم، وبالتالي إسهامه في تحسين إنجازية المنظومة التربوية، وكذا الدور الذي يلعبه في غياب مؤسسات للبحث التربوي و البيداغوجي، ويتوخى هذا العمل ما يلي:

- إعادة صياغة مفهوم التفتيش التربوي في اتجاه تمكينه من مقومات جديدة.
- تدقيق الوضع المؤسسي لهيئة التفتيش في ضوء متطلبات الحكامة الجديدة للمنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وكذا توضيح وتعزيز موقعه ضمن الهيكلة العامة للتعاقد البيداغوجي للمدرسة المغربية.

وفي سياق ذي صلة، شكل تضخم البرنامج الدراسي عائقا كبيرا أمام جودة التعلم، كما سبقت الإشارة في تقارير المجلس الأعلى للتعليم، لأن الأخذ بمعيار الكم لا ينبغي أن يكون على حساب الكيف، إذ من شأن الحجم المكثف، ألا يفسح الحيز الزمني الكافي لإنجاز التمارين والأعمال التطبيقية، ولاعتماد طرائق التعلم المبنية على الحوار والمشاركة. في هذا الصدد، فإن الغلاف الزمني السنوي للتدريس والتعلم، وإن كان يتجاوز 1100 ساعة في الثانوي، (وهو غلاف زمني يفوق ما هو معمول به في بعض المنظومات الدولية الناجحة)، فإنه قليلا ما يمكن من استيفاء البرنامج السنوي بأكمله. كما ساهم هذا التضخم في البرامج، الذي ظل محط مأخذا، منذ سنوات، إلى حدوث تفاوت بين التحصيل الفعلي للتلاميذ، وبين الأهداف التي تحددها المنظومة لارتقائهم الدراسي، وتراكم النقص في المكتسبات الدراسية.⁽¹⁵⁾

• التأطير الدائم و التكوين المستمر من ركائز الجودة:

إن مواكبة المستجدات الحديثة على مستوى المناهج التعليمية والوسائل الديداكتيكية، يستلزم تكوينا مستمرا، سواء أعلق الأمر بالمفتشين التربويين أم بهيئة التدريس، كونهم جميعا أحوج إلى تحيين الطرائق والأساليب المعتمدة وفق الإصلاحات البيداغوجية الرامية إلى الرفع من جودة التعليم.

انخراطها، وتكوينها وتأطيرها، وظروف مزاولتها لمهنتها. (18)

ويتأتى ذلك، وفق ما جاء في المادة 133 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، شريطة العمل بشكل منتظم على تكوين هيئة التدريس تكوينا مستمرا، بالنظر إلى المستجدات البيداغوجية والديداكتيكية، حيث «إن تجديد المدرسة رهين بجودة عمل المدرسين وإخلاصهم والتزامهم. ويقصد بالجودة، التكوين الأساسي الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستديم، والوسائل البيداغوجية الملائمة، والتقييم الدقيق للأداء البيداغوجي. ويقضي التزام المدرسين بفحوى هذا الميثاق احتضانهم للمهمة التربوية كاختيار واع وليس كمهنة عادية، كما يقتضي حفزهم وتيسير ظروف مناسبة لهوضهم بمهامهم على أحسن وجه، وسن قانون عادل يلائم مهنتهم». (19)

لكن مع الأسف، تضمنت بعض تقارير المجلس الأعلى للتعليم خيبة أمل كبيرة، في كون « الممارسة التعليمية للمدرسين لم يشملها، على العموم، تغيير يواكب التطورات الطارئة على المقاربة والتوجيهات البيداغوجية، التي لم يتلقوا أي تكوين في شأنها. مما يشكل بدوره، عائقا، أمام الارتقاء بجودة التعليم، ويعكس التباين الواضح بين التوجيهات البيداغوجية الجديدة وبين الممارسات البيداغوجية داخل القسم، ما ينتج عنه تفاوت بين المستوى المتوقع للتلاميذ وبين مستواهم الفعلي». (20)

- تحسين وتطوير المهام الحالية، وتحديد الأدوار والوظائف الجديدة للتفتيش التربوي في ضوء مواصفات المدرسة المغربية الجديدة، وعلى نحو يراعي متطلبات الرؤية الجديدة لمهامه.

- تطوير أسس ولوج هذه المهنة: التكوين القبلي؛ التجربة الوظيفية، الكفايات القبلية المطلوبة، القابلية؛ الميول..

- تمكين التكوين الأساس وإرساء نظام للتطوير المهني: منهاج التكوين؛ الآفاق المتنوعة في السيرورة المهنية بين التخصص والشمولية؛ التكوين المستمر؛ تدبير المسار والارتقاء المهني؛ التقييم..

أما من جهة هيئة التدريس، فلا جرم أن جودة التعليم تتوقف على حسن أداء المدرسين، الذين يتحملون مسؤولية مهنية وأخلاقية وتاريخية، تستدعي القيام بالواجب على أكمل وجه. وقد اعتبر المجلس الأعلى للتعليم المدرسَ فاعلا أساسيا في منظومة التربية والتكوين، باعتبار علاقته المباشرة مع المتعلمين، وانطلاقا من كون أي مبادرة لتحسين جودة التربية والتعليم، لا بد أن تمر عبره، فإن حفزه، وتكوينه وانخراطه في التغيير، تعد عوامل حاسمة في إعادة تأهيل المنظومة التربوية. ومن شأن مكانم النقص، ولاسيما منها المتعلقة بالجوانب البيداغوجية الدالة على ضعف مردودية المنظومة.. أن تسائل، بالدرجة الأولى، هيئة التدريس والتكوين، من حيث مدى

• التقييم الفاحص آلية لقياس درجة الجودة:

من الضروري تشكيل لجنة وطنية تقوم باستمرار، بتقييم تكويني يروم قياس درجة الجودة في منظومتنا التعليمية، وهو ما يمكن إدراجه ضمن الافتتاح البيداغوجي، حيث إنه: « العملية المنهجية المنظمة التي تنطلق من إطار مرجعي محدد، والتي تهدف إلى جمع المعطيات الضرورية والمناسبة حول التنظيم البيداغوجي، بحيث تمكن من تشخيص نقاط الضعف وعدم التوافق، والتحديد الدقيق لمظاهر الخلل التي تعتريه، من أجل التوصل إلى اقتراح الآليات المناسبة لتجاوزها وتحديد سبل تحسين الخدمات البيداغوجية والارتقاء بفعالية التنظيم في اتجاه تحقيق الجودة.»⁽²¹⁾

وهو ما تسعى إليه الوحدة المركزية للارتقاء بالجودة، التي يبني عملها على تشخيص المراحل الأساسية لتحسين الجودة، وتبدأ بمرحلة التخطيط والإعداد، تليها مرحلة التنفيذ والعمل ثم التحقق والمراقبة، وأخيرا التعديل والتحسين بوضع مخطط جديد. بالاستناد إلى عجلة ادوارد دومينغ Edouard Demming حيث إن سر الجودة يكمن في التحسين المستمر لها (الجودة) وفي المقاربة النسقية والشمولية للتدبير، وصورة العجلة هي تشخيص لهذه النسقية، بحيث إن كل مرحلة من المراحل الأربع تستدعي الأخرى.⁽²²⁾

كما يروم التقييم تشخيص الرداءة وعوامل الفشل الدراسي. ولخطورة الأمر، فإن المدرسة المغربية تنتظرها نتائج كارثية غير متوقعة، تتمظهر تجلياتها السلبية عاما بعد عام، وهو ما نبه إليه التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم سابقا، معتبرا «النقص في جودة التعلّيمات من بين أسباب الانقطاع المدرسي؛ حيث يسجل سنويا ما يقارب 200.000 حالة انقطاع عن الدراسة بسبب الفشل الدراسي، و17% من حالات التكرار في السنة الأولى من الابتدائي. ومن الصعب تفسير هذه الوضعية بإلقاء المسؤولية على القدرات الذهنية للتلميذ. وهو ما يثير عدة تساؤلات حول جودة المدرسة المغربية، وكذا حول التباين القائم بين المستوى المنتظر من المتعلم والجهود المبذولة لبلوغه.»⁽²³⁾

على سبيل الختم:

آن وأن الفراغ، نرجو أن نكون قد أشرنا إلى أهم مستلزمات الجودة بالمدرسة المغربية، إذ لا مناص من مواجهة هذا التحدي بتعبئة شاملة تهتم جميع المسؤولين والمتدخلين في منظومة التربية والتكوين، دون إلقاء اللوم على جهة دون أخرى، حيث إن التجويد ممكن في ضوء الحكامة الجيدة داخل الإدارة التعليمية والمدرسية، وباعتماد مقاربات بيداغوجية وبرامج تتسجم وسوق الشغل، وكتاب مدرسي ذي مواصفات علمية

وديداكتيكية واجتماعية وفنية، مع الحرص على التأطير الملازم والتكوين المستمر للمدرسين، فضلا عن افتحاص دوري لدرجة الجودة بالمؤسسات التعليمية؛



وإذا حصل ذلك، فإن القلق سيتزايد، خشية الفشل والهدر المدرسي، وانتشار السلوكات اللامدنية، بتنامي ظاهرة العنف المدرسي، وهلم جرا من تداعيات ضعف الأداء والمنتج التعليمي. أمام هذا، ستظل المدرسة المغربية، وفق أدائها المتواضع، موضوع مساءلة.

وفي غياب الأخذ بما سبق ذكره، ستبقى المردودية محدودة، وتحقيق النتائج المرجوة، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، مطمح بعيد. لأن أدوار الفاعلين تتكامل ولا تمشي في خطوط متوازية، بل يؤثر الأداء الرديء من جانب واحد على الجوانب الأخرى كلها.

- 6 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 155 (الدعامة السادسة عشرة)
- 7 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ص: 41
- 8 - المرجع السابق، ص: 31
- 9 - من الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى العشرين لثورة الملك والشعب، بتاريخ 20 غشت 2013
- 10 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 9، (الغايات الكبرى).
- 11 - المقاربة بالكفايات، مدخل لبناء المناهج التعليمية، خديجة واهمي، دفاتر التربية والتكوين، العدد 2 ماي 2010 ص: 22

الهوامش

- 1 - المرجعية الوطنية للجودة، مطبعة وزارة التربية الوطنية، غشت 2009، ص: 2
- 2 - نشرة المجلس الأعلى للتعليم، المملكة المغربية، العدد 5، فبراير 2009، ص: 3
- 3 - الحكامة الجيدة في تديبير الجهوية- قطاع التربية والتكوين، فائزة السباعي، مجلة علامات تربوية، عدد 21 2007 (إصدار الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس- بولمان) ص: 46
- 4 - المجلس الأعلى للتعليم، المملكة المغربية، التقرير السنوي 2008، ص: 27
- 5 - نشرة المجلس الأعلى للتعليم، عدد 5، فبراير 2009 ص: 3

- 12 - البيداغوجيا الفارقية أداة لتحسين جودة التعلّيمات، حياة شتواني، مجلة علوم التربية، العدد الثاني والخمسون، يونيو 2012، ص: 103
- 13 - الأطر المرجعية للمقاربات البيداغوجية، عز الدين الخطابي، دفاتر التربية والتكوين، العدد 2 ماي 2010 ص: 14
- 14 - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المنتدى الوطني للإصلاح، المكتسبات والأفق، الوثائق الكاملة وخلاصات الأشغال، يوليو 2005، ص: 131
- 15 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ص: 38
- 16 - المرجع السابق، ص: 34
- 17 - نشرة المجلس الأعلى للتعليم، العدد 6، ص: 9
- 18 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ص: 32
- 19 - الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المادة 133 (الدعامة الثالثة عشرة)
- 20 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ص: 34
- 21 - دفاتر التربية والتكوين، العدد 4 فبراير 2011 ((مفاهيم مفتاحية)) ص: 71
- 22 - تقييم مؤسسات التربية والتكوين بواسطة افتحاص الجودة، عائشة أنوس، دفاتر التربية والتكوين، العدد 4 فبراير 2011 ص: 65
- 23 - المجلس الأعلى للتعليم، التقرير السنوي 2008، ص: 37